

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الثاني : أنها للزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مُجَارِيَةً للمضارع في تحركة وسكونه ك (طَاهِرٍ الْقَلْبِ) و (ضَامِرِ الْبَطْنِ) و (مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ) و (مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ) و غَيْرَ مُجَارِيَةٍ له وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثي ك (حَسَنَ) و (جَمِيلَ) و (ضَخْمَ) و (مَلَأَنَ) ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلا مُجَارِيًا له .
الرابع أن منصوبها لا يَتَقَدِّمُ عليها بخلاف منصوبة ومن ثمَّ صَحَّ النَّصْبُ في نحو (زَيْدًا) (أَنَا ضَارِبُهُ) و امتنع في نحو (زَيْدُ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ) .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَيِّدِيًّا أَيْ : متصلًا بضمير موصوفها إما لفظاً نحو (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ) وإما مَعْنَوِيًّا نحو (زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهُ) أَيْ : منه وقيل : إن (أَلِ) خَلَفُ عن المضاف إليه وقولُ ابن الناطم : (إِنْ جَوَّازٌ نَحْوُ) (زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ) مُبْطِلٌ لعموم قوله إن المعمول لا يكون